أكد أن البلد سيضيع بسبب عدد من المغردين الراغبين في الشهرة أو مرشحين قادمين للانتخابات أو من أشخاص خارجيين

الفضل يطالب بوضع حد للإشاعات المغرضة

طالب النائب احمد الفضل الحكومة والجهات التابعة لها بضرورة وضع حد للإشاعات المغرضة التي أثيرت في الكويت في الفترة الأخيرة.

وأضاف الفضل في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة: انني سأعلق على الإشاعات الخبيثة التي صاحبت الوعكة الصحية التي مر بها صاحب السمو الأمير.

وقال الفضل اننا نتحمد لسموه بالسلامة ونقول لك خطاك السو وان أهل الكويت بأكملهم من عِجز وأطفال وشباب وشيَاب يدعون لسموك ويدعون على من أثار عليك وعلى صحتك كل هذا الكلام الدنيء الذي إن دل على شيء فإنما يدل على قذارة مكنون هؤلاء ومن يمثلهم وحساباتهم وأشخاصهم التي ستنكشف إن شاء الله في الأيام المقبلة، وستنكشف ايضا كل الروابط التي بينهم.

وأوضح الفضل انه في تاريخ 2019/1/8 تقدمت برسالة واردة لمجلس الأمة لمناقشة موضوع الحسابات الوهمية والإخبارية وكان هناك سجال كبير في هذه الجلسة.

وأشار الفضل: انني ذكرت نماذج عن هذه الحسابات التي تسوق الأخبار وتصنع المزاج العام داخل قاعة عبدالله السالم وذكرتها بالاسم، وأشرت الى خطورتها، كما انني صرحت عنها أيضا في المركز الإعلامي لمجلس الأمة.

وبين الفضل ان هذه الحسابات تثير الزعزعة وتبث اليأس في نفوس الناس، مشيرا الى انه طلب قبل شهر من لجنته الإعلامية إحصاء الإشاعات في عام 2019 فقط ووجدت ان عددها غير مسبوق، حيث انه لا يوجد بلد يثار فيه كمية هذه الإشاعات في وقت قصير.

وبين الفضل ان من بين هذه الإشاعات نفي وزارة الشؤون عن منع الجمعيات التعاونية من مساعدة المدارس ونفي وزارة الصحة عن وجود حالات تسمم غذائي في مستشفى الصباح، ونفي

احمد الفضل

لمشاهدة الفيديو

وزارة التربية عن اعتداء عامل على الطلبة كون الحادثة وقعت في ماليزيا، وإشاعة عن انهيار سقف في مستشفى مبارك الكبير انما هي أعمال إنشائية ونفي سرقة أدوية من قبل العمال إنما هي كراتين فارغة يتم فيها تجميع نفايات خاصة لكي يتم التخلص منها بحاويات متخصصة.

واستكمل الفضل سردا لبعض الإشاعات عن غرق مبنى T4 وعن دخول آليات إطفاء سعودية للكويت واستقالة وزيرة الإسكان وغرق مجمع الأڤنيوز وإغلاق محطات الوقود وسقوط جسر في الصبية وآخر في الفحيحيل بالإضافة الى قطع التيار الكهربائي.

وذكر الفضل ان من بين الإشاعات التحذير من وزارة الخارجية الأميركية عن إعصار مدمر سيضرب الكويت، وموقع التوظيف الإلكتروني وتسرب غاز في الأحمدي وهوشة الشيخ جابر المبارك مع الشيخ ناصر الصباح وإصابة عين شاب بحصى، وڤيديو بيت في مدينة جابر الأحمد كان قديما منذ 3 سنوات وليس جديدا وصرف راتبين إضافيين والهدر المالي في عهد جنان بوشهري، وسرقة 30 مليون دينار من المساعدات الاجتماعية ومنحة كويتية لمقدونيا لإقامة مدينة ترفيهية، واستقالة النواب المطير والسويط وعمر الطبطبائي، والفئران في المباركية، وغيرها الكثير جدا من الإشاعات التي سببت النكد والهم في نفوس المواطنين لاستمرارها يوميا.

وطالب الفضل بضرورة الإعلان عن اسم اي شخص عمره 53 عاما وأتم 30 سنة خدمة وتم إجباره على التقاعد مؤكدا ان القانون الذي تم وضعه تم توسيع الخيارات فيه ولا يمكن ان نضع مصير اي موظف في يد جهة عمله.

وقال الفضل ان ما يثار حاليا عن إجبار الموظفين على التقاعد ما هو إلا جزء من هذا المسلسل الذي يهدف الى تكريه الناس بهذا البلد حتى يكفروا بمؤسساته، مشيرا الى ان هذه الإشاعات تتم الآن بشكل غير مسبوق.

وتساءل الفضل عن أسباب سكوت الحكومة عن شتمها وشتم الوزراء وأعراضهم حتى تطور الأمر ووصل الى أعضاء مجلس الأمة وأعراضهم وذممهم المالية وسكتم وبعدها وصل الأمر الى القضاء وسكتم حتى وصل الأمر الى رأس الدولة.

وقال الفضل ان أي شيء يتم إقراره من مجلس الأمة او من مجلس الوزراء سيتم تشويهه في أعين الناس مثلما حصل في قانون التأمينات الذي حصحص الحق فيه بالنهاية.

وطالب الفضل وزارة الداخلية ممثلة بالجرائم الإلكترونية ووزارة الإعلام والهيئة العامة للاتصالات والأمن السيبراني بضرورة وضع حد لهذه المجموعة الواحدة التي تطبل لكل إشاعة وتبهرجه كأنه حقيقة مطلقة خاصة انهم وصلوا الى بث الإشاعات عن رموز البلد.

وقال الفضل ان هيئة الاتصالات لديها الأجهزة الكافية التي تستطيع وضع بلوك على بعض الحسابات المثيرة للفتن والتطبيقات لمنع من في الكويت من روية تغريداتهم وتطبيقاتهم المسيئة حتى لا يستطيعوا خلق رأي عام.

وأكد الفضل ان البلد سيضيع بسبب عدد من المغردين الراغبين بالشهرة او مرشحين قادمين للانتخابات او من أشخاص من خارج البلد لهم أهداف في زعزعة الاستقرار أملا في الحصول على بعض الوقت لكي يتم العفو عنهم هذا بالإضافة الى ان هناك دولا تعيث فسادا في الكويت من خلال بعض وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضح الفضل ان ما يقارب 70٪ الى 80٪ ممن يدير هذه الحسابات هم غير كويتيين، معتبرا إياه خطرا يجتاح البلد ولم يسلم منه رأس الدولة، مشيرا الى ان هذا الأمر من أولى الأولويات ومن أكثر الأمور ضرورة في وقتنا الحالي.

وبين الفضل ان مؤسسات الدولة لن تنجح في تقديم اي شيء يرضي الناس دام هؤلاء موجودين، مؤكدا ان اي حرية تمارس من غير مسؤولية فهي حرية منقوصة وانفلات، لافتا الى ان اغلب دول العالم تنتفض الآن في تشريعاتها وقوانينها وآليات التطبيق.

وذكر الفضل ان عدم مسح اي عبارة مسيئة او كاذبة خلال 24 ساعة يترتب عليه غرامات تصل الى 50 مليون يورو في ألمانيا وكذلك سويسرا وفرنسا التي تطبخ الآن بعض القوانين التي تنظم هذا الفضاء المنفلت.

وأوضح الفضل ان الكويت الآن مجتاحة ولا نعرف الخبر الصحيح من الخبر الكاذب، مشيرا الى ان ما حصل في قضية صاحب السمو الأمير يجب ان يكون فرصة لنا جميعا ان نقف ونتأمل الذي يحصل، خاصة ان من تقف الأشباح في صفه اليوم سيأتيه يوم وتقف ضده مثلما قلت سابقا في قاعة عبدالله السالم.

وأكد الفضل ان سكوت إدارة الجرائم الإلكترونية عن هذا الأمر شيء سيئ في تاريخ هذه الإدارة، مشيرا الى ان المسؤولية ستعلق عليكم انتم وسالم الأذينة وربعه الذين عليهم التوضيح للجهات الحكومية من هم هؤلاء المغردين ومن أين يتم التغريد وبث الإشاعات.

وفي رده على سؤال بشأن وجود توجه حكومي لإقرار مرسوم ضرورة بشأن الحسابات الوهمية في جلسة طارئة في الفترة الصيفية قال الفضل انه يجب علينا أولا أن نعرف ما هذا المرسوم خاصة انني سمعت عن هذا الأمر وتواصلت مع بعض الوزراء إلا انه لم يصلني جواب واضح ومعين عن هذا الأمر.

وأشار الفضل الى اننا على الرغم من اننا ننادي بالمسؤولية إلا اننا لا نرضى ايضا بوجود قانون يكمم الأفواه، مشددا على ضرورة ان يكون هناك توازن، مشيرا الى انه ان كان هذا القانون يحمي البلد فإنني سأكون أول نائب سيصوت معه.

وبين الفضل ان هذه الآلات الإعلامية الضخمة من الممكن ان تدمر وتشوه اي شيء إن تُركت على حالها، مطالبا المسؤولين في الحكومة بضرورة تفعيل الأجهزة الحالية الموجودة قبل تطبيق أي قانون كونها تستطيع ان تحد من خطر هذه الحسابات وتعيق حركتهم.

وطالب الفضل وزير الإعلام محمد الجبري بضرورة ان تكون لديه مسؤولية إعلامية تجاه هذه الحسابات ومسؤول أيضا عن تصحيح مصادر الخبر وان تضع شروطا على من يحصل على الحق في الحصول على حساب إخباري في ان يكون حاصلا على بطاقة صحافة او محررا لخبر ممارسا للصحافة لعدة سنوات معينة، مشيرا الى ان من يبث الأخبار يجب ان يكون كويتيا ولا مانع من ان يعمل لديه غير كويتي، لافتا الى ان تطبيق هذه الشروط سيجعلنا لسنا بحاجة الى إقرار قانون تجاه هذه الحسابات الوهمية حتى يتم تنظيف الساحة من هذه الإشاعات، مؤكدا ان البلد سيضيع والمسؤولية في رقبة الحكومة ودور الانعقاد على الأبواب.

الغانم استقبل سفيرنا لدى هولندا

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله السفير عبدالرحمن العتيبي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه سفيرنا لدى مملكة هولندا عبدالرحمن العتيبي.

طلب تزويده بالمدة الزمنية للجان التحقيق

الدمخي لباسل الصباح: ما أسباب وفاة المواطنة حنان العدواني؟

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح قال في مقدمته: نظرا لتكرار الأخطاء الطبية والتي أودت بحياة عدد من المواطنين ومنها المواطنة (حنان العدواني)، رحمها الله، التي انتشر لها ڤيديو مصور بطريقة نقل الحالة.

وطالب تزويده بالآتي:

1ـ ما أسباب وفاة المواطنة حنان العدواني؟ وتزويدنا بنتائج التحقيق؟

2ـ هل تم اتخاذ التدابير والإجراءات المنوطة بنقل المرضى؟ وهل الحالة المرضية التي تصرف من «الشؤون» و«هيئة الإعاقة»

د.عادل الدمخي

للمواطنة المذكورة تستدعي طائرة خاصة للإخلاء الطبي؟ وهل تمت مرافقتها من قبل طاقم طبي؟

3ـ ما الحالات المرضية التي تستدعي النقل بطائرة خاصة للإخلاء الطبي؟ مع تزويدنا بكشف عدد الحالات المرضية التي تم نقلها في آخر 5 سنوات؟

4ـ تزويدي بالمدة الزمنية للجان التحقيق في الأخطاء الطبية وهل تم اتخاذ إجراء بتحويل النتائج الى النيابة العامة؟ مع تزويدي بالحالات التي تمت إحالتها الى النيابة العامة من 2013 الى 2019؟

التي تصرف من «الشؤون» و«هيئة الإعاقة»

الشاهين للجمع بين المساعدات ومخصصات ذوي الإعاقة

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحا برغبة قال في مقدمته:

جاء في مواد القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة بأن تقوم الدولة بصرف مبالغ على هيئة مساعدات اجتماعية لبعض فئات من المجتمع الكويتي، كما نص قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بصرف مخصصات مالية لبعض الأشخاص ذوي الإعاقة أو للمكلفين برعايتهم.

ولما كانت هناك حالات خاصة تستحق الجمع ما بين تلك المساعدات الاجتماعية ومخصصات الأشخاص ذوي الإعاقة

أسامة الشاهين

أو المكلفين برعايتهم، إلا أنه لا يصرف لهم في الواقع العملي كلا المبلغين، على الرغم من كون راتب المساعدة المالية صرف بناء على حالة اجتماعية تختلف ظروفها عما يصرف من قبل الهيئة العامة لشؤون الإعاقة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«السماح بالجمع بين (المساعدات الاجتماعية) التي يتم صرفها من (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل)، و(المخصصات) التي يتم صرفها من (الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة)، للأشخاص ذوي الإعاقة أو المكلفين برعايتهم في حال استحقاقهم للمساعدة الاجتماعية وفق أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011».

بالتنسيق مع هيئة الزراعة والبلدية وهيئة الطرق و«البيئة»

المطيري: إطلاق حملة «معا نجملها» لتشجير البلاد

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة لإطلاق حملة وطنية تحت شعار «معا نجملها» لتشجير البلاد وتجميلها بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والتعاون مع الجهات المختصة والمعنية كالبلدية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للطرق والنقل البري ووزارة الأشغال. وورد في مقدمة الاقتراح ما يلي:

قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة». صحيح البخاري.

يعد التشجير وزيادة

ماجد المطيري

المساحات الخضراء من أهم المظاهر الحضارية والجمالية للبلاد، لأنه يسهم في إظهار التقدم البيئي والجمالي لها، لاسيما إن كان التشجير في المناطق الصحراوية التي تشكو من ارتفاع درجات الحرارة، ما يساعد على الوقاية من العواصف الترابية والمحافظة على البيئة وتلطيف المناخ.

ونظرا لكون الأشجار تعمل على التوازن البيئي، وعلى المحافظة على المناخ المعتدل، وأهميتها كمصدات للرياح وكسر حدتها بالإضافة الى الناحية الجمالية والتنسيقية والاقتصادية، لذا فإن تشجير الشوارع الرئيسية والشوارع الداخلية والحدائق العامة في البلاد بات ضرورة ملحة خاصة مع التوسع العمراني ومع زيادة وتيرة التعمير في بعض المناطق المحرومة من التشجير وعلى سبيل المثال (مدينة صباح الأحمد السكنية والوفرة ومدينة الخيران السكنية وطريق النويصيب وطريق الوفرة... إلخ) حتى يومنا هذا.

وعطفا على ما سبق بيانه، وحرصا منا على دعم التشجير في البلاد والعمل على انتشار المساحات الخضراء بطول البلاد وعرضها ومقاومة التصحر، الأمر الذي دعانا إلى تقديم هذا الاقتراح بقيام الدولة بإطلاق حملة وطنية بأيدي شبابنا وبمساعدة من يرغب من المبادرين، لتشجير البلاد. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إطلاق حملة وطنية تحت شعار «معا نجملها» لتشجير البلاد وتجميلها بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والتعاون مع الجهات المختصة والمعنية كالبلدية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للطرق والنقل البري ووزارة الأشغال، وتسخير الإمكانيات لإنجاح الحملة الوطنية للتشجير، وتشجيع من يرغب من المواطنين «المبادرين» بالمشاركة بالحملة الوطنية للتشجير كل في منطقته، وتوعية المجتمع بأهمية التشجير عبر وسائل الإعلام الرسمية، وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك.

المواطن الكويتي يتمتع بحس سياسي كبير

الحمد: طلب الحكومة مبادرات من المواطنين يوحي بقيامها بواجباتها

قال الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة م.أحمد الحمد، إن طلب الحكومة لأفكار ومبادرات من المواطنين يوحي بأن الحكومة قامت بكل واجباتها ومسؤولياتها ونفذت كل المشاريع والخطط التي تحقق رفاهية المواطن وتبني الأسس للمرحلة المستقبلية ولم يبق لديها ما تقوم به بشكل إضافي واستثنائي واستنفدت كل الأفكار والإبداعات لديها، لتقوم بعد كل ذلك بالطلب من المواطنين بتقديم أفكارهم الخاصة لتحققها وتسير بالمواطن نحو دولة السعادة الكاملة!

م.أحمد الحمد

وأوضح الحمد ان ما حصل ويحصل من ممارسات عجيبة غريبة هو نتيجة حتمية وطبيعية نظرا لطريقة تكوينها ونشوئها على مبادئ اللامبادئ من المحاصصات والمحسوبيات والتعيينات الباراشوتية التي طالت وتمادت وشملت كل التعيينات دون استثناء من وزراء ووكلاء ووكلاء مساعدين وحتى من مديري الإدارات في مؤسسات الدولة لتجسد الفكر القائم على القاعدة المدمرة لأي دولة وهي «الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب!».

وأضاف الحمد ان الحكومة بكل كوادرها من متخصصين ومستشارين وموظفين وعمال وشركات ومؤسسات لم تستطع القيام بتنفيذ الكثير من الاحتياجات الأساسية للمواطنين مثل الاستقرار الاقتصادي الوطني والشخصي والبيئة السياحية والترفيهية والاستقرار السياسي والخدمات بأنواعها، مشيرا إلى أن الحكومة ترزح تحت حمل ثقيل من الملفات التي لم تفعل شيئا بشأن أي منها مثل ملفات البدون والتربية والتعليم والصحة والوضع المعيشي والبيئة والإسكان، مستغربا كيف تطلب الحكومة أفكارا جديدة من المواطنين ولديها أطنان من المشاكل العالقة التي لا تحتاج إلى أفكار بل إلى إرادة وعمل وتحرك وإحساس بالمسؤولية.

كما بين الحمد أن المواطن الكويتي يتمتع بحس سياسي كبير ويعرف تماما ما تحاول الحكومة عمله من خلال طلبها الأفكار وهو الهروب إلى الأمام وترك المشاكل العالقة للمعجزات والصدف والنسيان.

وختم الحمد مؤكدا على أن استمرار هذا النهج الحكومي يعتبر بشكل مباشر تدميرا للمجتمع والدولة خاصة أنها أخذت أكثر من الفرص التي تحتاجها على الرغم من معرفة الجميع، ومعرفة الحكومة نفسها، أنها لن تنجح في شيء لأنها لا تريد العمل ولا تعرف آليات العمل ويعتبر النجاح بالنسبة لها من المستحيلات.

العدساني يسأل عن بناء مستشفى تخصصي للشرطة

وجه النائب رياض العدساني سؤالا الى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء فيه: حسب موقع وزارة الداخلية الذي أكد فيه اعتماد التصاميم بإنشاء مستشفى تخصصي للشرطة وذلك بتاريخ 12 مايو 2014، وجاء النص التالي: برغبة سامية ودعم كريم من صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، وتقديرا من سموه لابنائه منتسبي وزارة الداخلية من عسكريين ومدنيين واسرهم ومتقاعدين واسرهم واهتمامه الدائم بتوفير كل اوجه الرعاية الاجتماعية والصحية والانسانية لهم اسوة بغيرهم من منتسبي القوات المسلحة واسرهم، حيث اعتمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السابق الشيخ محمد الخالد التصاميم الانشائية لمباني ومرافق الشرطة الجديد، معربا بالاصالة عن نفسه نيابة عن جميع منتسبي وزارة الداخلية من عسكريين

رياض العدساني

ومدنيين واسرهم والمتقاعدين واسرهم لهذه البادرة الانسانية والدعم والرعاية السامية لصاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد واهتمامه بإنشاء مستشفى تخصصي للشرطة على احدث النظم العالمية ومن جميع التخصصات الطبية وعلى ارقى مستوى من العناية والرعاية الصحية.

جاء ذلك في تصريح للوزير السابق عقب استقباله وكيل وزارة الداخلية السابق الفريق سليمان فهد الفهد ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات المساندة اللواء عيد أبوصليب وأعضاء المكتب الاستشاري العالمي المصمم لمشروع مبنى مستشفى الشرطة ووكيل الوزارة المساعد للمشاريع الخاصة في وزارة الاشغال م. طلال الأذينة ومدير عام الادارة العامة للإنشاءات والصيانة بوزارة الداخلية عبدالحكيم الفلاح.

واعتمد التصاميم الانشائية لمبنى مستشفى الشرطة الجديد بعد ان قدم وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات المساندة اللواء د. عيد ابو صليب شرحا مفصلا عن المشروع، مشيرا الى تخصيص ارض لإنشاء مشروع مستشفى الشرطة بمساحة 90,000 متر مربع بمنطقة الصباح الطبية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الصحة، كما تم التعاقد مع شركة بروجاكس وذلك لإعداد الشروط الفنية المخصصة في التصميمات لمشروع مستشفى الشرطة من خلال دراسات مستفيضة وزيارات ميدانية قامت بها الشركة بالتعاون مع فريق عمل المشروع، بالإضافة الى ذلك تم التخطيط لكي تستوعب مستشفى الشرطة 500 سريرا لتقديم كل التخصصات الطبية وانواع الرعاية الصحية لمنتسبي وزارة الداخلية والمتقاعدين من ضمنهم اضافة الى اسرهم، حيث رأى في التصميمات إمكانية استيعاب الزيادة المستقبلية والتي قد تصل نسبته الى 100٪.

وأشار اللواء د.ابوصليب الى أن دراسة الاحتياج المتوقع للعاملين بالمستشفى تفيد بأنه قد يصل 2780 موظفا تقريبا (الإدارة ـ الأطباء ـ الهيئة التمريضية ـ الفنيين ـ الموظفين ـ العمالة.. إلخ).

وذكر أن وزارة الداخلية قامت بتزويد وزارة الاشغال بالدراسات الأولية للازمة للبدء بطرح تصميم وتنفيذ المشروع، وأشار الى أن وزارة الاشغال العامة باشرت المرحلة الأولى من الاتفاقية الاستشارية مع الجانب الأميركي والتي استغرقت 9 اشهر، حيث يعتمد اتفاقية المشروع على نظام design bridging والذي يقوم بعرضه المكتب الاستشاري بإعداد المرحلة الأولى لبدائل التصميم وتطوير البديل المختار وصولا نحو اعداد مستندات المناقصة، أما المرحلة الثانية فالمقاول الفائز والمكتب الاستشاري المتضامن معه وتضم المخططات التصميمية والتنفيذية النهائية، بما في ذلك الحصول على التراخيص من الجهات الحكومية المعنية تمهيدا لتنفيذ المشروع، إلا وزير الداخلية الحالي الشيخ خالد الجراح أكد أن الوزارة عقدت عدة اجتماعات مع الجهات المعنية بشأن تطبيق نظام التأمين الصحي لأعضاء قوة الشرطة، موضحا أنه تمت مخاطبة مجلس الوزراء في هذا الشأن.

يرجى افادتي عن أسباب التغيير من بناء مستشفى تخصصي للشرطة إلى تطبيق نظام التأمين الصحي وتزويدي بكل الدراسات والاستشارات حول ذلك.